|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | | | | College Name |
| **اقتصاد** | | | | Department |
| **أحمد رحيم موسى العبودي** | | | | Full Name as written in Passport |
|  | | | | e-mail |
| **Professor** | **Assistant Professor** | **Lecturer** | **Assistant Lecturer** | Career |
| PhD | | Master | |  |
| **الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار**  **العربية المصدرة للبترول -OAPEC - "مع إشارة للعراق" الواقع والآفاق))** | | | | Thesis Title |
| **1430بغداد 2009** | | | | Year |
| **ناقشت الرسالة في طياتها القضايا الرئيسة التي تؤثر على صناعة النفط وأخذت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) نموذجا للتحليل من خلال البحث في الأنظمة التعاقدية للاستثمار النفطي ودور الشركات الدولية فيها، كذلك بحثت الدراسة في تأثير المتغيرات الدولية بقيادة العولمة وأثارها غير المباشرة على الصناعة النفطية للأقطار الأعضاء، وقامت الدراسة على أساس تحليل الجانب التاريخي والواقعي مع إعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار النفطي في الأقطار الأعضاء، واخذ نموذج العراق كإشارة خاصة لأقطار منظمة اوابك وتم بيان أهم التحديات التي تواجه الاستثمار النفطي فيه .**  **لقد توصلت الرسالة إلى أن لدى الأقطار الأعضاء في اوابك قدرات وإمكانيات واسعة لأخذ الدور القيادي في صناعة النفط في بلدانها وفي العالم، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن الصناعة النفطية ساهمت بشكل فاعل في تعزيز التعاون العربي عن طريق المشاريع المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، ولقد تم البحث في صيغ التعاون المشترك وتوصل إلى انه يعطي مركز قوي للتفاوض مع الشركات الدولية وكذلك في رفع المستوى التكنولوجي الذي يسهم في خلق الروابط الاقتصادية رأس المال**  **أما من جانب العراق فتوصلت الدراسة إلى أن الاختلال في الصناعة النفطية يرجع إلى التحديات الداخلية منها والخارجية، ويعد العامل الأمني والسياسي من اشد التحديات المؤثرة في ضعف الاستثمار في القطاع وتطويره، وتوصلت أيضا إلى وجوب توفير محفزات الاستثمار في الاقتصاد العراقي كشرط ضروري لاستقطاب الاستثمار في قطاع النفط وبدء المشاريع التطويرية عن طريق تأمين الجانب الأمني وإزالة التحديات الأخرى واعتماد إلية اقتصادية تعاقدية متوازنة وشفافة وديناميكية . وتوضيح أكثر لفقرات مشروع قانون النفط والغاز وتعديله بما يخدم العراق لا الشركات الدولية.** | | | | Abstract |